الكندري يسأل «الداخلية» و«الإعلام» عن إجراءات مواجهة الطابور الخامس

وجه النائب عبدالله الكندري سؤلاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية أنس الصالح حول الإجراءات والتدابير الاحترازية لمواجهة التداعيات السياسية والأمنية في المنطقة.

وأشار النائب إلى التطورات الإقليمية التي تمر بها منطقة الخليج، وما يحدث من تصعيد عسكري وأمني في دول الجوار، وتأثير تلك الاحداث على الأمن الداخلي، وما قد يتخلله من مساس بالوحدة الاجتماعية والوطنية.

وتساءل عن الإجراءات الأمنية الاحترازية والاحتياطية التي اتخذتها وزارة الداخلية الكويتية بعد التطورات والتصعيدات الأمنية في دول الجوار والخطوات التي اتخذتها الوزارة لحماية الجبهة الداخلية من الاشاعات التي من شأنها التأثير على الاستقرار الوطن.

واستفسر عن الوسائل التي سوف تزمع وزارة الداخلية استخدامها لتعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على النسيج الاجتماعي بعد التطورات الأمنية الأخيرة في دول الجوار.

وأضاف: هل ستتخذ الوزارة إجراءات لمن يسعى لتأجيج الطائفية ويشق الوحدة الوطنية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام؟

استقبل نائب السفير الأميركي والسفير الإيراني

الغانم يشيد بجهود السفير العتيبي بمناسبة انتهاء عضوية الكويت بمجلس الأمن

الغانم ونائب السفير الامريكي

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي أعرب فيها عن خالص التهنئة بمناسبة انتهاء عضوية الكويت في مجلس الأمن الدولي.

واشاد الغانم في برقيته بالاداء العالي والمشرف للسفير العتيبي واعضاء المندوبية خلال العامين الماضيين ونجاحهم الباهر في التصدي للكثير من الملفات المهمة اقليميا وعالميا التي ناقشها مجلس الأمن الدولي.

وقال الغانم في برقيته ان وفد المندوبية الكويتية نجح بامتياز في الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية الملحة والمهمة وكان خير ممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن.

واشاد الغانم في برقيته بالجهود الداعمة والمساندة التي قدمها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد للمندوبية إبان توليه حقيبة الخارجية وعمله الدؤوب على تطبيق توجيهات سمو امير البلاد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كما اشاد بجهود العاملين في الخارجية الكويتية وعلى رأسهم نائب وزير الخارجية خالد الجارالله.

من جانب اخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه على حده كل من نائب سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت لاري ميموت وسفير الجمهورية الايرانية الإسلامية محمد إيراني

4 رسائل و3 شكاوى وعريضتان على جدول أعمال جلسة اليوم

جانب من جلسة سابقة

أدرج على جدول أعمال جلسة اليوم الثلاثاء 4 رسائل واردة، و 3 شكاوى وعريضتان جاءت على النحو التالي:

أولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة

–1 رسالة من عضو مجلس الأمة رياض أحمد العدساني يطلب فيها إحالة ما صدر عن عضو مجلس الأمة السابق عبدالله التميمي في إحدى القنوات التلفزيونية عن تلقيه أموالا من مجلس الوزراء لتوزيعها إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، وفيما يلي نص الرسالة:

لقد أولى النظام الدستوري الكويتي المال العام حرمة وقدسية توجب على أي إنسان الامتناع عن التعدي على تلك الحرمة أو الإخلال بها أو انتهاكها بشكل من الأشكال، تربحا كان ذلك أو تنفيعا، رشوة أو استيلاء، تبديدا أو تنازلا، فإن المادة (17) من الدستور الكويتي جعلت للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

وبما أن القضايا التي تتعلق بالمال العام لا تسقط بالتقادم فيتطلب من الحكومة الجديدة أخذ الإجراءات اللازمة خاصة أنه قد تم تقديم استجواب وأسئلة برلمانية في موضوع بثت إحدى القنوات التلفزيونية مقابلة للنائب السابق عبدالله التميمي (مجلس 2013) «بث حي» بتاريخ 2014/4/12 وأثناء سؤال مقدم البرنامج عن العلاقة التي تربط سمو رئيس الوزراء آنذاك بهذا النائب وأن هذا الأخير تلقى أموالا لتوزيعها، وهل هذا صحيح أم لا؟

فكانت إجابة النائب واضحة مباشرة لا تحتمل التأويل نافية لأي جهالة «صحيح، هذه للمرة الثانية وليست المرة الأولى وسبق لي ذلك بالمجلس المبطل الثاني، ولي الشرف» واسترسل النائب «أخذتها من مجلس الوزراء، أتتني من مجلس الوزراء... وأنا اللي أعرفه عطوا نواب كثيرين في دوائر أخرى».

ولما كان عضو مجلس الأمة خاضعا للأحكام التي تقرر جملة من القواعد التي تهدف إلى النأي بالعضوية النيابية عن مواضع الشبهات ومنع النائب من التربح واستغلال العضوية أو التكسب غير المشروع وغيرها من الأمور، وهي الواردة بالمواد 91، 120، 121 من الدستور، والمادة رقم 26 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ومن ثم فإن الإخلال بذلك تترتب عليه المسؤولية الجنائية وفقا لأحكام القوانين الجزائية العامة والخاصة، إذ ينص قانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريم هذه الأفعال وفقا للمواد 14، 15، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24 منه بالإضافة إلى قوانين الدولة التي تجرم أو تمنع هذه الممارسات.

يرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في الجلسة المقبلة، ويتطلب من الحكومة أخذ الإجراءات اللازمة وإحالة الموضوع كاملا إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).

–2 رسالة من وزير الدولة لشؤون الخدمات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة يطلب فيها تخصيص ساعتين شهريا من إحدى جلسات مجلس الأمة لمناقشة كل موضوع من الموضوعات المحددة بنص الرسالة، وفيما يلي نص الرسالة:

تدعيما لأواصر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ورغبة من الحكومة في اطلاع مجلس الأمة على سياستها ورؤيتها وإجراءاتها تجاه عدد من الموضوعات، واستشراف ملاحظات السادة الأعضاء بشأنها، تأمل الحكومة من مجلسكم الموقر، تخصيص ساعتين شهريا في إحدى جلسات مجلس الأمة لكل موضوع من الموضوعات التالية:

– برنامج عمل الحكومة.
– الأشغال – إصلاح الطرق.
– الرعاية السكنية.
– الرعاية الصحية.
– التعليم.

ويأتي ذلك تأكيدا على حرص الحكومة على التعاون مع مجلسكم الموقر باطلاعكم على الخطوات كافة المتخذة لمعالجة الموضوعات المذكورة أعلاه.

–3 رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تعرض فيها موضوع الغياب المتكرر لبعض أعضاء اللجنة ليتخذ المجلس ما يراه مناسبا بصدده، وفيما يلي نص الرسالة:

الموضوع: الغياب المتكرر لبعض أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نحيطكم علما بأن اللجنة أصبحت غير قادرة على إنجاز الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها والموضوعات التي حددتها كأولويات لتكرر عدم اكتمال النصاب، وتغيب بعض أعضاء اللجنة عن حضور اجتماعاتها في المواعيد المحددة بالرغم من استلامهم لدعوات اللجنة الرسمية وكذلك التواصل معهم سواء بصفة شخصية أو من خلال مكتب اللجنة ورغم تأكيد البعض منهم على الحضور إلا أننا نفاجأ بتغيبه عن اللجنة مما يسبب حرجا مع الحكومة.

هذا فضلا عن تعطيل أعمال اللجنة العديدة، حيث يمكن القول إن عمل اللجنة أصبح مصابا بالشلل رغم أهمية الموضوعات المعروضة عليها. لذا فإننا نرفع الأمر لكم للعرض على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

–4 رسالة من عضو مجلس الأمة د. عبدالكريم الكندري يطلب فيها تكليف الحكومة ممثلة بوزير الخارجية ووزير النفط بشرح الاتفاقيات المشار إليها بنص الرسالة والنتائج المترتبة عليها لاطلاع الرأي العام على بنودها والإجراءات التي تمت من خلالها المفاوضات، وفيما يلي نص الرسالة:

وقعت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ 24 ديسمبر 2019 اتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة (المقسومة) واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما ومذكرة تفاهم بين البلدين.

ونظرا لما تمثله هذه الاتفاقية من أهمية بالغة للبلدين خصوصا على مستوى التقسيم الحدودي والانتاج النفطي.

يرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في الجلسة القادمة وأخذ موافقته بتكليف الحكومة ممثلة بوزير الخارجية ووزير النفط بشرح الاتفاقيات والنتائج المترتبة عليها ولاطلاع الرأي العام على بنودها والإجراءات التي تمت من خلالها المفاوضات.

ثانياً: كشف العرائض والشكاوى

1 – عريضة رقم (549) ضد مجلس الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على موظفين إشرافيين جراء التجاوزات التي شابت شغل الوظائف الإشرافية في وزارة الأوقاف.

2 – عريضة رقم (550) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مجموعة من المفتشين الصحيين جراء عدم إجراء توصيف وظيفي للمسميات الوظيفية للحاصلين على بكالوريوس ودبلوم في تخصص الصحة البيئية والوقائية.

3 – شكوى رقم (551) ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم تسوية وضعه التأميني وفقا لما يستحق.

4 – شكوى رقم (552) ضد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء العديد من المخالفات الإدارية.

5 – شكوى رقم (553) ضد بنك الكويت المركزي بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء تخطيها في الترقية

الهاشم: ما سبب توقيع اتفاقية لمكافحة الفساد مع مصر وهي تحتل المرتبة 105 عالمياً؟

صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء عبدالرحمن الهاشم سؤالا الى زير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ونص السؤال على:

نشرت الصحف اليومية ووسائل التواصل الإجتماعي خبر حول توقيع اتفاقية تفاهم ثنائية بين مكافحة الفساد « نزاهة «وهيئة الرقابة الإدارية المصرية وذلك من أجل تعزيز مجال مكافحة الفساد وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الممارسات في شأن منع ومكافحة الفساد. لذا يرجى تزويدي بالآتي: –

1 – ما سبب اختيار هيئة الرقابة الإدارية المصرية في مكافحة الفساد وعدم اختيار أي دولة من الدول العربية أو الأجنبية الأخرى؟ علما بأن مصر تحتل المرتبة 105 في قائمة الدول حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية في مدركات الفساد والكويت تحتل المرتبة 78

. لذا يرجى تقديم المبررات الكافية لاختيار هيئة في دولة تحتل مراتب متأخرة عن الكويت بمراحل في مكافحة الفساد

– تزويدنا بجميع المراسلات التي تمت بين الطرفين قبل التوقيع والتي أدت إلى اقتناع الطرف الكويتي بجدوى مثل هذه الاتفاقية.

– هل تمت مفاضلة ما بين هيئات أخرى في دول أخرى؟ يرجى توضيح الاجراء بالكامل الذي تم بناء عليه اختيار هيئة الرقابة الإدارية المصرية

2 ماهي البنود الأهم التي تم بناء عليها توقيع الاتفاقية (أوجه الاستفادة من هيئة الرقابة الإدارية المصرية والتوقيع معها؟

– مع تزويدنا بصورة من مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين والمحاور الذي تمت بناء عليها.

3 – يرجى تزويدنا بنموذج ناجح واحد على الأقل في مكافحة الفساد المصرية حسب معايير منظمة الشفافية الدولية، – ان كانت الإجابة بلا وعدم وجود نموذج واحد ناجح، يرجى تقديم ما يبرر توقيع مثل هذه الإتفاقية من الأصل.

العتيبي يسأل عن مخالفة وزارة الأوقاف لقرارات ديوان الخدمة

خالد العتيبي

تقدم النائب خالد العتيبي بسؤال إلى وزير الأوقاف استفسر منه عن مخالفات المعلمين المنتدبين بمكتب وكيل الوزارة

ونص السؤال على: نظم ديوان الخدمة المدنية كافة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة بقرارات الندب والتكليف، وقد نما إلى علمي ان هناك حالات خالفت قرارات ديوان الخدمة المدنية المنظمة لقرارات الندب وعليه يرجى:–

1. تزويدي ببيان تفصيلي مدعم بكافة المستندات التي تفيد عدم مخالفة وزارة الأوقاف تعاميم ديوان الخدمة المدنية وقراراته المنظمة المتعلقة بندب المعلمين بالعمل بمكتب وكيل وزارة الأوقاف ندباً جزئياً وعدم حصولهم على مزايا مالية بالمخالفة لتلك النظم.

2. تزويدي بالتقييمات السنوية للمذكورين المنتدبين خلال فترة الندب وكذلك المسؤولين القائمين على التقييم.

3. تزويدي بنسخة من قرارات لجنة التحقيق المشكلة في شهر مارس 2019 والمتعلقة بالتحقيق فيما شاب نظام التكليف بالمخالفات والقرارات ذات الصلة (قرارات تمديد اللجنة) ونسخة من محاضر اجتماع اللجنة خلال مدة عملها.

الفضالة يطالب بإدراج تعديلات «العمل الأهلي» على جدول أعمال جلسة اليوم

رياض عواد

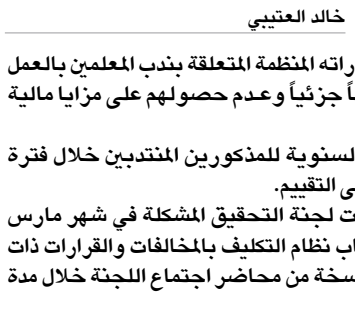

يوسف الفضاله

طالب النائب يوسف الفضالة بإدراج تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي على جدول أعمال جلسة الغد ليتم التصويت على المداولة الثانية والانتهاء منه لصالح المواطنين الذين ينتظرون إصدار هذا القانون.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه على لجنة الاولويات عدم التذرع بالرفض الحكومي للقانون لأن الاحتكام يكون للتصويت في الجلسة، مشيرا إلى أن الجلسة المقبلة لن يكون هناك فيها قوانين تجري مناقشتها وفيها بند الاستجواب واستكمال الخطاب الأميري.

واضاف» لذا أرجو من لجنة الاولويات إدراج تعديلات قانون العمل في القطاع الاهلي الخاصة بنهاية الخدمة على جدول أعمال الجلسة المقبلة «.

وأوضح الفضالة انه إذا كانت الحكومة ترفض هذه التعديلات فلا يجب ان يذهب النواب طواعية مع رأي الحكومة، خاصة ان هناك أكثر من قانون كان محل خلاف بين المجلس والحكومة.

وأضاف أن حسم الخلاف في هذه الأمور يكون للتصويت والحكومة لديها حقها في الرفض أو الموافقة.

واستغرب الفضالة الموقف المتباين للحكومة بعد موافقتها على التعديلات في المداولة الأولى، مؤكدا أهمية ان يتم الحسم بالتصويت في الجلسة المقبلة.